قراءة تحليلية لقانون المالية السنوي 2012

أ.د/ باركة محمد الزين جامعة تلمسان
جليل زين العابدين طالب دكتوراه بجامعة وهران

الملخص:

تمثل الميزانية العامة الإطار العام لتدبير الدولة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية. وتعكس إلى جانب تدابير عمومية أخرى المحتوى الاجتماعي والسياسي لتدخل الدولة والفئات والطبقات الاجتماعية المستفيدة. وبشكل عام فهي أداة سياسية اجتماعية لإعادة توزيع الدخل العام وفق مصالح الحاكمين.

كما يعد قانون المالية موعد سنوي يبرمج الموارد العامة لميزانية الدولة وتوزيعها، ويستند في إقراره وتنفيذه على القانون التنظيمي للمالية. يرمي هذا النص إلى تبيان أوجه صرف الميزانية العامة ولكن ليس فقط عبر قراءة تحليلية للأرقام والمخصصات، وإنما كذلك بتوضيح السياسات التي يستند عليها والفئات المستفيدة منه وكذا العوائق البنيوية التي تحول دون سياسة اجتماعية حقيقية.

الكلمات المفتاحية: قانون المالية ، الميزانية العامة ، النفقات العامة ، الإيرادات عامة .

Résumé:

Budget général représente le cadre général de la gestion de l'Etat pour la politique économique et sociale. Et de réfléchir avec d'autres mesures générales de contenu social et politique de l'intervention étatique, les groupes et les classes sociales bénéficiaire. En général, il s'agit d'un outil politique de redistribution sociale des revenus en conformité avec les intérêts des gouvernants. Le Projet de la Loi finance est qu'un rendez-vous annuel prévu les ressources générales du budget de l'État, basée sur l'adoption et l'application de la loi organique sur les finances. Cet article est destiné à illustrer les aspects du budget général et l'échange mais pas seulement par la lecture

analytique des nombres et des allocations, mais aussi à clarifier les politiques sur lesquels elle est fondée et groupes de bénéficiaires ainsi que les obstacles structurels qui empêchent vraie politique sociale.

***Mots clés**: Loi de finances, le budget public, les dépenses publiques, les recettes publiques*

المقدمة:

تم وضع مشروع قانون المالية لسنة 2012 في مرحلة هامة تمثلت في التنفيذ المستمر لبرنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، حيث تميزت هذه السنة بانخفاض في تخصيص الموارد مقارنة بالفترة 2010-2011 ، ولقد ارتبط هذا الإنخفاض بالحجم الكبير من تخصيص الموارد عام 2011 و التي تضمنت الأنشطة الإجتماعية و الإقتصادية التي إعتمدتها الدولة عام 2011 .

وعلاوة على ذلك فإن الإطار الإقتصادي الكلي لمشروع قانون المالية لعام 2012 أخذ بعين الإعتبار السياقات الإقتصادية و المالية المقدمة خارجيا من قبل المؤسسات الدولية و داخليا من خلال سلوك مؤشرات الإقتصاد الكلي . وعليه ستقوم هذه الورقة على التساؤلات التالية :

ما أهم المؤشرات التي وضع على أساسها مشرؤع قانون المالية 2012 ؟ وماهي أهم المستجدات التي جاء بها ؟

1- السياق الاقتصادي الكلي والمالي لمشروع قانون المالية 2012

1.1. السياق الخارجي :

يواصل الاقتصاد العالمي نموه بوتيرة بطيئة تمشيا مع نمو التجارة العالمية، حيث سيظل النمو غير متوازنا، منخفضا في البلدان المتقدمة وقويا في البلدان الناشئة. فقد تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي خلال سنة 2011 مسجلا 3.8% مقابل 5.2% في 2010 ومن المتوقع أن يصل لمستوى 3.3 % سنة 2012 غير أن وتيرة النمو تبقى متباينة حسب الدول والمناطق. وهكذا، سيظل النمو الاقتصادي بطيئا في البلدان المتقدمة، مع خطر دخول بعض الدول الأوربية في أزمة.

وبالتالي، فقد تدهورت التوقعات الاقتصادية لمنطقة الأورو خلال الفترة الأخيرة نتيجة تفاقم أزمة الديون السيادية وآثارها على الثقة الاقتصادية. ومن المرتقب حسب توقعات صندوق النقد الدولي أن يتراجع الناتج الداخلي للمنطقة بحوالي 0.5% سنة 2012 مقابل نمو بلغ 1.5% سنة 2011 و 1.9% سنة 2010 .

الجدول رقم (01) يبرز التحديات المتتالية للتوقعات الإقتصادية لسنة 2012

	التوقعات العالمية لصندوق النقد الدولي			
	أكتوبر 2010	جانفي 2011	أفريل 2011	جوان 2011
العالم	4.5	4.5	4.5	4.5
البلدان المتقدمة	2.6	2.5	2.6	2.6
منطقة اليورو	1.8	1.7	1.8	1.7
البلدان الناشئة والنامية	6.5	6.5	6.5	6.4
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	4.8	4.7	4.2	4.4

Source : la Note de présentation du projet de la Loi de Finances pour 2012

Ministère des finance p04

2.1. السياق الداخلي:

1.2.1. اتجاهات الاقتصاد الكلي والمالي في عام 2011

إن الرصد السنوي للمؤشرات الإقتصادية الرئيسية لسنة 2011 تكشف عن إستمرار سوق النفط العالمية بوضع نفسها على مسار تصاعدي ، في متوسط الستة أشهر الأولى من سنة 2011 تم تصدير البرميل من النفط بـ 112.9 دولار مقابل 77.6 دولار في نفس الفترة من سنة 2010.

لقد سجلت عائدات تصدير المواد البترولية نمو بـ28% حيث سجلت 27.6 مليار دولار

في نهاية جوان 2010 بينما سجلت35.5 مليار دولار في نهاية جوان 2011.

كما أن وضعية العمليات المالية للخزينة توقفت، مما أسفر عن عجزا بـ577.2 مليار دولار مقابل 61.6 مليار دولار سنة 2010 وهذا بسبب دفع الإعانات)+130 (%و الدرجة العالية في الراتب و الضمان الاجتماعي (+26%) .

2.2.1 . إطار الاقتصاد الكلي لمشروع قانون المالية للعام 2012.

لقد تم إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2012 وفق مؤشرات الإقتصاد الكلي التالية[1]:

- السعر المرجعي الجبائي لبرميل النفط بـ37 دولار و سعر السوق 90 دولار .
- سعر صرف قدره 74 دينارا لكل دولار أمريكي.
- نسبة نمو قدرها 4.7% و نسبة تضخم تبلغ 4 %.
- تباين في مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 4٪.

2- قانون المالية لسنة 2012:

حمل قانون المالية 2012 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 2011/072 تحت رقم 11-16 والمؤرخ في 28 ديسمبر 2011، جملة من الإجراءات لصالح المواطن أولا، ثم المؤسسة والاستثمار دون اللجوء إلى فرض ضرائب أو رسوم جديدة، ويمكن القول أن قانون المالية هذا قد جاء ليجعل الجباية في خدمة المواطن والمؤسسات والاستثمار .

ويتوقع قانون المالية لسنة 2012 إيرادات في ميزانية الدولة بـ3455.6 مليار دينار ونفقات بلغت7428.7 مليار دينار سيخصص4608.3 مليار دينار للتسيير و2820.4مليار دينار للتجهيز وكذا عجزا إجماليا للميزانية يقدر بـ25.4بالمائة مقارنة بالناتج الداخلي الخام.

1.2. الإيرادات العامة :

سجلت الإيرادات العامة في ميزانية الدولة ارتفاعا بنسبة 8 بالمائة مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة ،2011 حيث قدرت بـ3455.6مليار دينار ويعود ذلك إلى ارتفاع الجباية غير البترولية بأكثر من 225 مليار دينار مقابل تسجيل شبه استقرار في الجباية البترولية و هي

1 Ministère des finances - La Note de présentation du projet de la Loi de Finances complémentaire pour 2012 p. 4

كالتالي[1]:

- الايرادات العادية قدرت بـ1561.6 مليار دج بنسبة 57% من الايرادات الإجمالية.
- الايرادات البترولية قدرت بـ1894.0 مليار دج بنسبة 43% من الايرادات الإجمالية

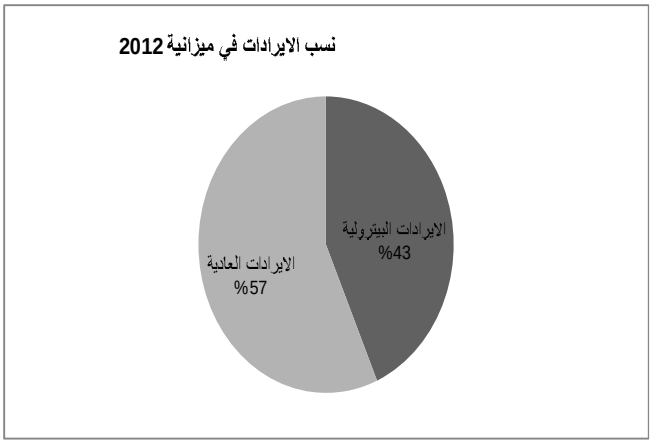

المصدر: من الطالب بالإعتماد على قانون المالية 2012 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 2011/072 تحت رقم 16-11 والمؤرخ في 28 ديسمبر 2011.

لقد شهدت الجباية البترولية حالة شبه مستقرة مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2011 وهذا راجع إلى الارتفاع الحاصل في صادرات المحروقات والمقدر بـ2.5% ، كما سجلت الجباية العادية إرتفاع بـ 13.5 % مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2011 و التي وصلت حدود 1561.6 مليار دج.

2.2. النفقات العامة :

تميزت السياسة الانفاقية في الجزائر خلال 2012 بنمو الانفاق العام وارتفاع معدلاته سواء تعلق الأمر بنفقات التسيير أو نفقات التجهيز ، وهو مايمكن أن نطلق على تسميته بالسياسة الانفاقية التوسعية ، وقد ارتبط نمو الانفاق العام وتصاعد معدلاته في السنوات الأخيرة في الجزائر ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عاشتها الجزائر خلال الفترة(2009...2012) ، وهو ما يتجلى كذلك بالتوسع الظاهر

1 Ministère des finances - La Note de présentation du projet de la Loi de Finances pour 2012, p13

والكبير في الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية.

الملاحظ خلال هذه الفترة هو المبالغ الكبيرة لنفقات التسيير حيث نجد ان نسبة هذه الأخيرة بلغت ما يقارب 62.03% سنة 2012 من إجمالي النفقات ، ووصلت نسبتها الى 52.02% سنة 2011 ، وهي كلها نسب جد معتبرة تدل على المبالغ الكبيرة المرصودة لمثل هذا النوع من النفقات ساهمت في ارتفاعها الزيادات الكبيرة المرصودة لأجور الموظفين والعمال فعلى سبيل المثال بلغت كتلة الأجور المرصودة لصالح العمال والموظفين بعنوان سنة 2012 ما قيمته 2850 مليار دج وهو ما يدل على أن أجور الموظفين تشكل لوحدها ما نسبته 61.8 من نفقات التسيير لـ 2012. والجدولين التاليين يوضحان مكانة نفقات التسيير و التجهيز في الجزائر .

الجدول رقم (02) يوضح نفقات التسيير و التجهيز في الجزائر لسنوات (2009-2012) الوحدة: مليار دج

السنوات	2009	2010	2011	2012
نفقات التسيير	2593.7	2833	3443.3	4608.3
نفقات التجهيز	2597.7	3022	3184.1	2820.4
إجمالي النفقات	5191.4	585	6618.4	7428.7

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة المالية الجزائرية http://www.mf.gov.dz/

الجدول رقم (03) يوضح نسبة نفقات التسيير و التجهيز في الجزائر لسنوات (2009-2012)

السنوات	2009	2010	2011	2012
نسبة نفقات التسيير إلى مجموع النفقات	%49.96	%48.37	%52.02	%62.03

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة المالية الجزائرية http://www.mf.gov.dz/

3- الإقتراحات التشريعية لقانون المالية 2012:

قامت الاقتراحات التشريعية لقانون المالية 2012 على أساس :

- توصيات و التدابير المقترحة من عمل لجان الثلاثية .

- تدابير أخرى في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

1.3. توصيات و التدابير المقترحة من عمل لجان الثلاثية :

وتتعلق هذه التدابير بخفض العبء الضريبي، وتبسيط الإجراءات وتعزيز الضمانات لدافعي الضرائب. و من أهم هذه التوصيات و الإقتراحات مايلي[1] :

- إزالة الضريبة المطبقة على القمح الصلب المستورد.
- إزالة خصم الضرائب من 3٪ في إعادة التأمين.
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP) للمشروعات المؤهلة للحصول على المساعدة من الصندوق الوطني لدعم تمويل المشاريع الصغيرة.
- خفض معدل العقوبات على التهرب من دفع الضرائب والهدف من هذا الإجراء المقترح هو تحقيق المزيد من الكفاءة في التعافي من العقوبات إلى الخزينة وتخفيف العبء المالي على دافعي الضرائب.

2.3. تدابير أخرى في المجالات الاقتصادية والاجتماعية :

- تقديم مشاريع البنية التحتية والاستثمارات العامة وفقا للتوجهات الاستراتيجية لخطط رئيسية قطاعية وخطط استخدام الأراضي.
- اقتراح زيادة ، حصة العائدات من ضريبة النفط من 2٪ إلى 3٪ ، المخصصة لـ»الصندوق الوطني المخصص للتقاعد.
- دعم اقتراح الإنفاق على إنشاء مناطق صناعية من قبل « صندوق تعزيز القدرة التنافسية الصناعية».

الخاتمة :

لقد جاء مشروع المالية لسنة 2012 في إطار سياق الأزمة الاقتصادية العالمية التي أرخت بظلالها مؤخرا على اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء مما نتج عنه ضعف النمو وارتفاع وتقلب أسعار المواد الطاقية والمواد الغذائية في الاقتصاد العالمي .

1 Ministère des finances - La Note de présentation du projet de la Loi de Finances pour 2012.p18

فضلا عن ذلك فإن التحولات السياسية والاجتماعية (ثورات الربيع العربي ، حركة وول ستريت ، احتجاجات اليونان اسبانيا و البرتغال ...) التي مست مجموعة من المناطق في العالم كان لها نصيب في خلخلة النظام العالمي الحالي وفي إعادة النظر في المقولات السياسية والاقتصادية السائدة وفي تغيير التوازنات الجيواستراتيجية القائمة. كل هذه التطورات والمستجدات على الساحة الدولية أثرت لا محالة على الوضعية الاقتصادية الوطنية وبالتالي كان لها الوقع المباشر على حسابات وأهداف و فرضيات إعداد مشروع قانون المالية 2012.

المراجع:

1- Ministère des finances - la Note de présentation du projet de la Loi de Finances pour 2012.

2- Ministère des finances - La Note de présentation du projet de la Loi de Finances complémentaire pour 2012.

3- Ministère des finances - La Note de présentation du projet de la Loi de Finances pour 2013.

4- Loi n° 11-11 du 16 Chaâbane 1432 correspondant au 18 juillet 2011 portant loi de finances complémentaire pour 2011.